بحث بعنوان: توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية
من تحقيق محمد محيي الدين لشرح ابن عقيل
لغويا وصرفيا ونحويا

د. إبراهيم عبدالله سويسي
كلية التربية طرابلس– جامعة طرابلس
09128038 za@gmail.com
نقال:0918203875

الجزء الثاني

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الشواهد بمختلف أنواعها لها أهمية كبيرة في تقعيد القواعد النحوية، فكان لها عند المتقدمين والمتأخرين العناية والدراسة والتحقيق والتوثيق، وابن عقيل أحد هؤلاء الذين اهتموا بالشواهد من حيث الاحتجاج بها في ترسيخ القاعدة النحوية، فجاءت شواهده متنوعة ومتعددة بلغ عدد شواهده الشعرية في كتابه ثلاثمائة وثمانية وخمسين شاهدا، والشواهد القرآنية مائتان وثمانية وستون شاهدا بالإضافة إلى شواهد الأحاديث والأمثال.

اعتنى المحقق الشيخ محمد محي الدين بالشواهد الشعرية دون غيرها من الشواهد الأخرى فكانت دراسته – مع كثرتها – وافية وكافية، في حين أنه غض الطرف عن ما تبقى منها، فجاءت هذه الدراسة مكملة لما قصر عنه تحقيقه فيما يتعلق بشواهد القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية.

ولتكتمل الفائدة أحببت أن أولي شواهد القراءات القرآنية اهتماما من حيث توثيقها وإعرابها – دون ذكر الخلاف– إلى جانب الدراسة اللغوية والصرفية والنحوية، ثم ببقية الشواهد– إن شاء الله تعالى– في دراسات أخرى، وبما أن هذه الدراسة لا تتسع لبحث واحد فاقتضت أن تكون مقسمة في أجزاء ثلاث، نشر الأول منها في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن هيأة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا سنة 2017م، والثاني وهو ما نحن بصدد كتابته، وسيتبع بثالث في بحث مستقل – إن شاء الله– وقد انتظمت على النحو الآتي:

المبحث الأول: مبحث شواهد الأحرف الناسخة والأحرف الناصبة.

المبحث الثاني: شواهد بناء الأفعال لما لم يسم فاعله.

والله نسأل أن يكون خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصل الله وسلم على نينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: مبحث شواهد الأحرف الناسخة والأحرف الناصبة

1- قوله تعالى:﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [1].

الإعراب:

كتب: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ربكم: رب، فاعل مروع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على خره منع من ظهورها حركة البناء الأصلية، على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، نفسه: نفس، اسم مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والضمير المتصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل كتب، الرحمة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، أنه: أن، حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء، ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن، من: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، عمل: فعل ماضي مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، منكم: من، حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير متصل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل عمل، سوءا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، بجهالة: الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وجهالة، اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال أيضا بالفعل عمل، ثم: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تاب: فعل ماضي مبني على التح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة معطوفة على جملة عمل، من: حر جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، بعده: بعد، ظرف زمان مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، وأصلح: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أصلح فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة الفعلية معطوفة على جملة عمل أيضا، فإنه: الفاء واقعة في جواب الشرط وهي استئنافية، وإن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن، غفور: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، رحيم: نعت لغفور مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة من عمل خبر إن، وفعل الشرط وجوابه خبر من . وهذا الاعراب جار على قراءة فتح الأولى وكسر الثانية كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله:" قرئ: فإنه غفور رحيم، بالفتح والكسر[2]، حيث أورده على جواز فتح وكسر همزة (إنّ) من قوله: ﴿فإنه غفور رحيم﴾، إذا وقعت بعد فاء الجزاء. يقول الشاطبي:

وَأَنَّ بِفَتْحٍ (عَمَّ نَ)صْراً وَبَعْدُ(كَ)مْ (نَ)ماَ يَسْتَبِينَ (صُحْبَةٌ) ذَكَّرُوا وِلاَ[3]

وليتضح أمر الاستشهاد بهذه القراءة نبين لك أن هذه الآية قُرئت بثلاث قراءات متواترة:

الأولى: بفتح الهمزة في الأولى والثانية – محل الشاهد–، وهي قراءة عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِر ويعقوب ووافقهم الحسن والشنبوذي[4]، على(أَنَّ) المفتوحة أخت (إنَّ) وهو رأي سيبويه[5]، وقد أجمع القُرَّاءُ على فتح ما بعد(فاء) الجزاء كما في قوله:﴿أَلَمْ يعلموا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[6]، و﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [7]،وفيها خمسة أوجه:

أحدها: أنها في مَحَلِّ رفع ، وذلك على تقديرها بمصدر هو مبتدأ، والخبر محذوف أي: فَغُفْرَانُهُ ورَحْمَتُهُ حاصلان أو كائنان، أو فعليه غفرانه ورحمته.

الثاني: أنها في محل رفع، وذلك على تقديرها بمصدر هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فأمره أنه أي: أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ لَهُ، وعليه حمل سيبويه قوله:﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[8] ، و﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾[9]، و﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقا﴾[10] على أن المبتدأ فيها مضمر[11]،وبه قال الأخفش[12].

وبناء على ذلك يقول الأزهري:" وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى؛ لأنه المعهود في الجملة الجزائية كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ﴾[13]، أي: فهو يئوس"[14] ، وذهب ابن مالك إلى جواز الوجهين بعد فاء الجزاء حيث قال:

بعد إذا فجاءة أو قســـم ... لا لام بعده بوجهين نمـــي

مع تلو فا الجزا وذا يـطرد ...في نحو: خير القول إني أحمد[15]

وفي تجويزه الوجهان مخالف لما عليه الاجماع من النحويين، واختراع لمذهب لم يره أحد من النحويين، وقد رأى هنا غير ما رآه في التسهيل[16].

الثالث: أنّ الثانية وقعت مؤكدة للأولى؛ وهو بمثابة تكرار، لأن المعنى كتب ربكم أنه غفور رحيم، فلما طال الكلام أعيد ذكر (أنّ)[17]، وإليه ذهب الجرمي والنحاس والمبرد وهو ما لم يجوزه أبو حيان واعتبره وهْمٌ[18]، وكثير من النحويين والمفسرين، لعدم استقامته كما قال الزجاج:" ومن ذهب في هذه الآي إلى أن التي بعد الفاء تكرير، أو بدل من الأولى، لم

يستقم قوله"[19] ؛ لمحذورين بيَنهما أبو حيان فقال:" لِأَن (مَنْ) مبتدأ سواءٌ كان موصولًا أو شرطًا فإن كان موصولًا بقِي بلا خبرٍ وإن كان شرطًا بقيَ بلا جوابٍ"[20].

وقد أجاب أبو شامة على هذا الاعتراض بقوله:" ومنهم من جعل الثانية تكريرا للأولى لأجل طول الكلام على حد قوله:﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾، ودخلت الفاء في (فأنه غفور رحيم) على قول من جعله توكيدا لقوله: ﴿ ولا تحسبن الذين يفرحون﴾، إلا أن هذا ليس مثل: ﴿أيعدكم أنكم إذا متم﴾؛ لأن هذه لا شرط فيها وتلك فيها شرط فيبقى بغير جواب فقيل الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره غفور له ومنهم"[21]، وقد يكون الفتح على تقدير دخول لام التعليل؛ لأن هذه اللام إذا دخلت على (إنّ) لفظا أو تقديرا فتحت همزتها[22]، وعلى كلا الوجهين فالمعنى واحد إلا أن العبارة تختلف كما قال الشاطبي[23].

الرابع: أنها بدلٌ من الأولى، وهو قول الفرَّاء، والزجاج كذلك حيث قال:" فأما فتح الأولى والثانية فعلى أن موضع أن الأولى نصب، المعنى: كتب ربكم على نفسه الْمَغْفِرَةَ، وهي بَدَل مِنَ الرحْمَةِ، كأنَّه قال: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ وهي المغفرة للمذْنِبِينَ التائبين، لأن معنى إنَّه (غفورٌ رحيم) المغفرة منه"[24]، وذهب الفراء إلى تجويز ذلك تماشيا مع كلام العرب فهم يفتحون الحروف التي تصلح أن تكون جوابا للأيمان كقولهم: أرسلت إِلَيْهِ أن يقوم، وأرسلت إِلَيْهِ ليقومنّ. وكذلك قوله تعالى:﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[25]، وعلق على ذلك بقوله:" وهو فِي القرآن كَثِير ألا ترى أنك لو قلت: بدا لَهُم أن يسجنوه كَانَ صوابًا[26]، وهو ضعيف كما قال أبو حيان[27]، ومردود كما جاء في جواب الشيخ ابن عادل على هذا الوجه بقوله:" وهذا مَرْدُودٌ بشيئين: أحدهما: أنَّ البدل لا يدخل فيه حَرْفُ عطفٍ، وهذا مقترن بحرف العطف، فامتنع أن يكون بدلاً.

فإن قيل: نجعل الفاء زائدة، فالجوابُ أن زيادتها غير زائدة، وهو شيء — كونها زائدة–قال به الأخفش[28]، وعلى تقدير التَّسْليم فلا يجُوزُ ذلك من وَجْهٍ آخر، وهو خُلُوُّ المبتدأ، أو الشرط عن خبرٍ أو جواب.

والثاني من الشيئين: خُلُوُّ المبتدأ، أو الشرط عن الخبر، أو الجواب كما تقدَّم تقريره، فإن قيل: نجعل الجواب مَحْذُوفاً، قيل: هذا بعيد عن الفَهْم"[29]، وقال ابن زنجلة نقلا عن أبي حاتم:" يجوز أن تكون في موضع رفع على تقدير ضمير:(هي أنه)، كأنه فسر الرحمة فقال: هي أنه، وحمل الثاني على الأول، لأن المعنى: كتب ربكم أنه غفور رحيم للذي يتوب

ويصلح"[30]، ودخلت الفاء في: ﴿فأنه غفور رحيم ﴾على حد دخولها في :﴿ فلا تحسبنهم بمفازة﴾[31]، وهي أي: أنّ، عند الأخفش في موضع رفع بالابتداء أي فالمغفرة له، وقد تكون زائدة كزيادة (ما) من قول الشاعر:

إذا أَنْتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما * يُرَجّى الفَتَى كيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

فيكون ما بعد الفاء بدلا من(أنّ) التي قبلها ، والأجود عنده أن تكون مكسورة، والفاء جوابا[32]، وقد رأيت ما في هذا الوجه من ضعف في التأويل، وما يعتريه من نقص في التقدير. وعلى كلا الوجهين – الثالث والرابع- فالمعنى واحد إلا أن العبارة تختلف كما قال الشاطبي، والثاني منهما أظهر عند سيبويه وهو كونه الثانية بدل من الأولى[33].

الخامس: أنها مرفوعة بالفاعليَّةِ، تقديره: فاسْتَقَرَّ له أنَّهُ غفورٌ رحيمٌ، أي: اسْتَقَرَّ وثبت غُفْرَانُهُ[34]، ونقل عن الأخفش أنه يجوز عنده في هذا الوجه أن يُقدَّر جَارّاً رافعاً لهذا الفاعل تقديره: فعليه أنه غفورٌ، لأنه يرفع به وإن لم يعتمد.

الثانية: بفتح الأولى وكسر الثانية، وهي قراءة نافع وأبو جعفر[35] وكسرها من وجهين:

أحدها: أنها على الاستئناف، فجعل الفاء جواب الشرط لـ(مَن) جملة مستأنفة بعد فاء الجزاء، قال ابن مالك:" إن لم تسبق (أنّ) المفتوحة فكسر(إنّ) بعد الفاء مُجمع عليه من القراء السبعة، نحو: ﴿إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم﴾[36]، و﴿إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾،﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم﴾"[37]،وعنده الكسر أولى في هذا الموضع لعدم التكلف والتأويل[38]، وهو مخالف لما ذهب إليه من جواز الوجهين بعد فاء الجزاء وقد تقدم بيانه.

وقد استحسن أبو حيان والأشموني فيما ذهب إليه ابن مالك من أولوية الكسر من حيث القياس[39]، وقال الزجاج:" من فتح الأولى وكسر الثانية فالمعنى راجع إلى المصدر وكأنك لم تذكر (إنَ) الثانية المعنى: كتب ربكم على نفسه الرحمة إنه غفور رحيم"[40]، وهو الأوجه كما قال أبوشامة لعدم التكلف[41]، واستقامة المعنى، فتكون الجملة موكّدة بإن فيُعلَمُ أن المراد: أن الله قد غفرَ لمن تاب لأنه كثير المغفرة والرحمة[42]، أو بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لمنْ الموصولة.

والثاني: أنها عطفٌ على الأولى وتكرير لها، ويُعْترض على هذا بأنه يلزم بقاءُ المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جزاء، كما تقدَّم ذلك في المفتوحتين.

القراءة الثالثة: بكسر الهمزة فيهما ﴿أنه من عمل﴾،﴿فَأَنَّهُ غَفُور رَحِيم﴾، وهيَ قَرَاءة ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة والكسائي[43] ، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنها على الاسْتِئْنَافِ بمعنى: أنها في صَدْرِ جملةٍ وقعتْ خبراً لمن الموصُولةِ، أو جواباً لها إن كانت شرطاً، كأنه لما قال: كتب ربكم على نفسه الرحمة، قال: إنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم. وجعلت الفاءُ جواباً للجزاءِ وكُسِرَتْ إنَّ فدخلت على ابتداءٍ وخبر، وقال الزجاج:" إلا أن الكلام بـ إنَّ أوكدُ"[44] ، وعليه كان اختيار الطبري لهذه القراءة[45].

والثاني: أنها عُطِفَتْ على الأولى، وتكريرٌ لها، ويعترض على هذا بأنه يَلْزَمُ بقاءُ المبتدأ بلا خبرٍ، والشرط بلا جزاءٍ، كما تقدَّم ذلك في المفتُوحَتَيْنِ.

2- قوله تعالى:﴿ و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾[46].

الإعراب:

وما أرسلنا: الواو للاستئناف، وما: نافية لا عمل لها، أرسلنا: أرسل فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعل، ناالفاعل ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، وحذف المفعول اكتفاء بالجار والمجرور(من المرسلين)، أو بتقدير: وما أرسلنا قبلك أحدا أو رجالا من الرسل، قبلك: قبل، ظرف مبني على الفتح متعلق بأرسل، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، المرسلين: اسم مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، إلا: أداة حصر مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، إنهم: إن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والضمير مبني على السكون في محل نصب اسم إن، ليأكلون: اللام للابتداء لا محل لها من الإعراب، ويأكلون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن، و(إن) وما دخلت عليه في محل نصب صفة للمفعول المحذوف، تقديره: وما أرسلنا قبلك أحدا من الرسل إلا آكلين أو ماشين، ويمشون: الواو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يمشون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، في الأسواق: جار ومجرور متعلق بيمشي.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:"وقد قرئ شاذا:" إلا إنهم ليأكلون الطعام"، بفتح (أن)"[47] ، ذكره ابن عقيل في معرض شرحه لقول ابن مالك:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر[48]

فاستدل بهذه القراءة وهي قراءة سعيد بن جبير[49]، على جواز فتح همزة (إن) إذا وقع خبرها مقترنا بلام الابتداء، وقد

أجازه المبرد معتمدا على هذه القراءة[50]، ومنعه الجمهور ، لمخالفته القياس، ولا يكون ذلك إلا لـ(إن) المكسورة.

وقد خُرّجت هذه القراءة على أن اللام زائدة، و(أنّ) مصدرية[51]، والتقدير: إلا لأنهم، أي: ما جعلنا رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم، ومثله كذلك قراءة أبو عمرو في رواية الجهضمي وعبد الوارث[52]، وهي قوله تعالى:﴿ لعمرك أنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾[53]، بفتح الهمزة أيضا، وقول الشاعر(الطويل):

ثمانين حولا لا أرى منك راحة * لهنك في الدنيا لباقية العمر[54]

ونحوه ما روي عن قطرب من قول الشاعر:

ألم تكن حلت بالله العلي * أن مطاياك لمن خير المطي[55]

وذهب ابن عادل في تخريج هذه الآية إلى القول:" حق الكلام أن يقال: إلا أنهم، بفتح الألف؛ لأنه متوسط"[56]، واعتبر الجمهور أن كل ما جاء على غير القياس الذي أشرنا إليه فهو شاذ مخالف.

3-قوله تعالى:﴿ والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾[57].

الإعراب:

والخامسة: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الخامسة: معطوف على الخامسة الأولى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أن: المخففة من الثقيلة مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، واسمها ضمير الشأن محذوف، غضب: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إنْ، عليها: على حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير مبني على السكون في محل جر اسم مجرور، والجار والمجرور متعلق بغضب، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ، كان فعل ماضي ناقص مبني على الفتح في محل جزم بإن، وهو فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره هو، وجواب الشرط محذوف لتقدم معناه، من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحرك للتخلص من التقاء الساكنين، الصادقين: اسم مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بخبر كان.

اللغة:

غضب: الغَضَب، بالتَّحْرِيكِ: ضِدُّ الرِّضَا، وَقد اخْتَلَفُوا فِي حَدِّه، فقِيل: هُوَ ثَوَرَانُ دمِ القَلْبِ لقَصْدِ الانْتِقَام، وَقيل: الأَلَمَ على كُلِّ شَيءٍ يُمْكِن فِيهِ غَضَب، وأَما غَضَبُ الله فَهُوَ إِنكارُه على مَنْ عَصَاه فيُعَاقِبه.

وهو فعل لازم يدل على سجية وطبع من باب(فَعِل يفعَل) كفرِح، وطرِب، يُقَال: رجل غَضِبٌ وغُضُبٌّ، أَي يَغْضبُ سَرِيعاً، وَقيل: شَدِيدُ الغَضَب. ويقال: رجل غَضوب، وامرأة غَضوب، يستوي فيه المذكر والمؤنث عند المبالغة، وهو

اسم امرأة، والصفة المشبهة منه للمذكر منه (غضبان) ومؤنثه (غضبى)، تقول: رجل غضبان وامرأة غضبى، على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى[58]، وهو اسم فرس ابن الحصين الكلبي[59] ولغةُ بني أَسَد: امرأَةٌ (غَضْبَانَةٌ) وملآنَةٌ وأَشباهُهُما، وَهِي لُغَةٌ شاذة صرَّح بِهِ ابن جني والرضي[60]، وعند المبرد لا يجوز ذلك لدخول تأنيث على تأنيث، وهو مذهب الخليل أيضا[61]، فالألف والنون علامة تأنيث لحقتها بعد التذكير، فكما لا يصح أن تقول: حمراءة وصفراءة، فكذلك في غضبانة وهي جمع غضَابٌ، بالكَسْر، وهو ممنوع من الصرف في النكرة والمعرفة؛ للوصفية وزيادة الألف والنون، وينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة كل ما ليس له مؤنث (فعلى) نحو: سفيان وعريان، فتقول: سفيانة وعريانة.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" في قراءة من قرأ:﴿ غضب﴾ بصيغة الماضي"[62]. حيث أورده عند شرحه قول ابن مالك:

إن لـم يكن فعلا ولم يكـن دعا * ولم يكـن تصريفه ممتنـعا

فالأحسن الفصل بقد، أو نفي، أو * تنفيسٍ، أو لو، وقليل ذكر لو[63]

فبيّن أنه لا يجوز الفصل بين إنّ المخففة وخبرها بفاصل إن كان الفعل دعاء في مثل هذه القراءة، وهي قراءة نافع وحده [64] على تخفيف أنّ، واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: أنه غضب الله عليها[65]، تهويلا لشأن الشهادة الخامسة، وغضب فعل ماضي ولفظ الجلالة فاعل، قال الإمام الشاطبي:

صحاب وغير الحفص خامسة الأخير * أن غضب التخفيف والكسر أدخلا[66]

يقول أبو شامة:" والألف في قوله أدخلا ضمير تثنية يرجع إلى التخفيف والكسر أي: أدخلا في لفظ أن غضب فالتخفيف في أن والكسر في ضاد غضب"[67]، ولا يجوز أن تكون(أن) مشددة إذ لو كانت كذلك لما جاز للجملة الدعائية أن تأتي بعدها؛ ولذا فإن ابن عاشور في تفسيره يرى أنه من الأنسب أن تكون تفسيرية في مثل هذا الموضع، وقد علل رأيه هذا بقوله:" لِأَنَّ الخامسةَ يَمِينٌ، ففيها معنى القول دون حروفه فيناسبُها التفسيرُ"[68]، ويؤيد ما ذهب إليه ابن عاشور فتح همزة إنّ بعد معنى القول كما في قوله تعالى:﴿إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾[69] جاءت أن مفتوحة لأن الرسالة قول، وكذلك قوله:﴿ فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخافَتُونَ أَنْ لا يَدْخُلَنَّهَا﴾[70] والتخافت قول، ومنه قول اللَّه عز وجل:﴿

وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[71]، ومثله:﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[72]والأذان قول، والدعوى قول فِي الأصل. وهو ما أشار إليه الشاطبي في كتابه المقاصد بأن سيبويه أراد من قوله:" ومن قال: والخامسة أن غضب الله عليها، فكأنه قال: أنَّه غضب الله عليها، لا تخّففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاَّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم"[73] أن ينفي أن تكون أن تفسيرية بمعنى: أي، وإلا وبعدها فعل[74]، واعترض على هذا الرأي ابن جني حيث قال:" ولا يجوز أن تكون "أنْ" هنا بمنزلة أي للعبارة، كالتي في قول الله سبحانه: {وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا}، معناه أي: امشوا....ولا تكون زائدة"[75].

والنحويون يرون أن قراءة نافع لو كانت بفتح ضاد(غضب) وتخفيف أنّ لكانت أجود، لما في مجيء الفعل بعد أن مخففة من قبحٍ؛ نظرا للفصل، قاله أبو شامة[76]، والتخفيف مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح، ويجوز الفصل فيهن ويجب في غير ذلك[77] تعويضا عن حذف أحد النونين والاسم، أو لكي لا يلتبس بأن المصدرية، وذهب الأخفش أن هذه لا يصح أن تكون خفيفة أبدا إذ لا يستقيم ذلك عنده لأن ما بعدها اسم[78]، وهو رأي سيبويه كذلك حيث يقول:" ولو أنَّهم إذ حذفوا، جعلوه بمنزلة إنما، كما جعلوا إن بمنزلة لكن، لكان وجهاً قوياً"[79]، إذ إن العرب في كلامهم لا تخفف إن وبعدها اسم إلا وتريد الثقيلة واسمها مضمرا فيها.

ويجوز عند الأنباري على هذا الوجه أن يكون (غضب) مرفوعا على تأويل: أن الأمر والشأن غضَبُ الله عليها[80]، وهي قراءة يعقوب ووافقه الحسن عليها[81]، فغضب: مبتدأ مضاف إلى فاعله، والجار والمجرور بعده خبره.

وقد قرأها ابن كثير وأبو عَمرو وابن عامر مُشدّدة النون مع نصب الغَضَب اسما لها، وقرأها حمزة والكسائي مثل أَبي عَمْرو وأصحابه[82]، ورجح الأخفش القراءة بالثقيلة لعدم الإضمار معها.

4- قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[83].

اللغة:

الرضاعة: بكسر الراء مصدر راضعته، ومُراضعة[84]، فهي بمعنى: نساء مَرَاضِعُ و مَرَاضِيعُ، وبفتحها تكون بمعنى:

أَرْضَعَتْهُ أمه، فَارْتَضَعَ، فهي مُرْضِعٌ و مُرْضِعَةٌ، فالرَّاءُ وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: شُرْبُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ أَوِ الثَّدْيِ تقول: رضع الصبي الثدي وارتضعه رضعاً، ورضعاً[85]، من باب: سمِع يسمَع، أي: رضِع يرضَع رضاعا، وعند أهل نجد من باب ضرب يضرب[86]، والأُولى لغةُ تِهامَة، وَفِي المِصباحِ بعَكسِ ذَلِك[87]، وقَالَ ابنُ الْأَثِير: الرَّضاعةُ بالفَتْح والكَسرِ: الاسمُ من الْإِرْضَاع[88]،والجيد فتح الراء في الرضاعة وكسرها حائز[89]، وقالوا: رضُع الرجل، بالضم يرضع رضاعة، كأنه كالشيء يطبع عليه[90]، ويقال: الرضاعة من المجاعة،أي:إذا جاع أشبعه اللبن لا الطعام[91]. وَفِي الحَدِيث: "انْظُرْنَ مَا إخوانِكُنَّ، فإنّما الرَّضاعةُ من المِجاعة"[92]، وقد تأتي لمعانٍ غير هذا المعنى منها: اللؤم، فتقول: لئيم راضع ورضاع: مبالغ في اللؤم، ولما نقلوه إلى معنى المبالغة في اللؤم بنوا فعله على (فَعَل)، فقالوا: رضع رضاعة، فهو رضيع، وتطلق على الريح عندما تكون بين الدبور والجنوب[93].

الإعراب:

لمن: اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. مَن: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر اسم مجرور، والجار والجرور متعلق بيرضعن إذا كانت تفيد التعليل، وتكون للتبيين إذا كان متعلق بمحذوف، وعلى الأول يكون المعنى: لأجل من أراد أَن يُتِمَّ الرَّضاعَةَ على الآباء،(ومَنْ) واقعة على الأب، وعلى الثاني يكون المعنى: أنه لما قدم قوله: يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ بيّن أَن هذا الحكم إنما هو: لِمَنْ يريد أنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ من الوالدات، فتكون(مَنْ)، واقعة على الأمّ، كأنه قيل: لِمن أراد أنْ يُتِمَّ الرَّضاعة من الوالدات. أو تكون(مَنْ)، واقعة على الوالدات والمولود له، أو أن هذه اللامَ خبرٌ لمبتدأ محذوفٌ متعلَّقُ بمحذوفٍ، والتقديرُ: ذلك الحكمُ لِمَنْ أرادَ. و(مَنْ) على هذا تكونُ للوالداتِ والوالدَيْنِ معا. أراد: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. أن: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يتم: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، من (أتمّ) المتعدي، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقدير هو يعود على معنى (من). الرضاعة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وجملة (أراد) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة أن مصدرية في محل نصب مفعول به لأراد، أي: لمن أراد إتمامَها.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" في قراءة من رفع (يتم) في قولٍ، والقول الثاني: أنّ (أنْ) ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم) بعده شذوذا"[94]، حيث أورده على جواز إعمال (إن) بدون فاصل في معرض شرحه قول ابن مالك:

وإن يكن فعلا ولم يكــن دعــا ... ولم يكـن تصـريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو[95]

اختلف في نسبة هذه القراءة، فذهب جماعة من النحويين والمفسرين منهم ابن جني، والزمخشري، والرضي، والحلبي رواية عن ابن عباس أنها لابن مجاهد[96]، و جماعة منهم ابن هشام، والأزهري، والسيوطي، إلى أنها لابن محيصن[97]، ولم أعثر فيما اطلعت عليه من كتب القراءات على نسبة هذه القراءة إلى أحد من القراء ألبتة، والأقرب إلى الصواب عندي أنها لابن محيصن حيث إن ابن مجاهد لم تكن من قراءته في كتابه السبعة، بل إن ابن جني يروي عن ابن مجاهد نسبتها إلى غيره[98]، وهذا الغير هو ابن محيصن بناء على الاعتبارين السابقين، ولعل أن هذه النسبة جاءت لكون أن ابن محيصن هو أحد تلامذة ابن مجاهد، فكان من ينسبها إليه أخذا بهذا الاعتبار.

وهذه القراءة قد استدل بها ابن عقيل على جواز إعمال (أن) المخففة بدون فاصل، إذ أن ذلك جائز في كلام العرب.

فذهب البصريون، إلى أنها ناصبة أهملت حملا على(ما) المصدرية أختها[99]، وهذا قد ورد كثيرا في القرآن الكريم وفي الشعر العربي من ذلك قوله تعالى:﴿ أن تصدونا ﴾[100]، بتشديد النون على قراءة طلحة، إذ الأصل: أنّه تصدوننا، ولكنه لم يعملها، وألغاها كما ألغيت في قراءة (أن يتم) حملا على (ما) المصدرية ومثل ذلك – أيضا- قوله تعالى:﴿ ألاتكلم الناس﴾[101]، برفع الفعل على قراءة ابن أبي عبلة حملا على (ما) المصدرية، وكقول الشاعر [مجزوء الكامل]:

أن تهبطين بلاد قو* م يرتعون من الطلاح[102]

وقول الآخر[من البسيط]:

أن تُقْرِآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا[103]

فـ(أن) هنا مصدرية أهملت، والذي يدلك على أنها مصدرية عدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية إذ لو كانت مخففة لفصل بينها وبين الجملة الفعلية، يقول السيوطي:" وقد يرفع الفعل المضارع بعدها – الناصبة- إهمالا لها حملا على (ما) أختها كقراءة ابن محيصن"[104]، ويقول أبو حيان:" والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بالشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد"[105]، فوقوع (أن) المخففة بدل الناصبة

شاذ عنده، ويقول الصبان:" ولك أن تستدل على كونها ليست مخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن"[106]، والإهمال والحمل عند ابن يعيش لغة عند العرب، يقول:" على أن من العرب من يلي عمل (أن) تشبيها بـ(ما)، وعلى هذا قرأ بعضهم: لمن أراد أن يتم الرضاعة"[107]، وتشبيه (أن) بـ(ما) مذهب البغداديين[108].

وذهب البعض إلى أن الأصل في قراءة ابن محيصن هو(أن يتموا) بالجمع، فحذفت الواو اجتزاء بالضمة عنها كقراءة طلحة في قوله تعالى:" قد أفلح المؤمنون) بضم الحاء خرّجها الزمخشري على أن الأصل:(قد أفلحوا المؤمنون) فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها، ومثل ذلك –أيضا- قراءة من قرأ قوله تعالى:(تماما على الذي أحسن) بضم النون ومدها (أحسنوا)، فحذفت الواو اكتفاء بالضمة، وقد استحسنه ابن هشام حملا على معنى الجمع في(مَن)، غير أن الأزهري يرى ذلك تكلف ولما في حذف النون وحذف الواو للساكنين من استصحاب خطأ أيضا[109]، والأظهر منه كما يقول ابن هشام:" قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال (أن) الناصبة حملا لها على أختها(ما) المصدرية"[110]، وإعمالها على تكلف خير من إهمالها مراعاة للأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنها مخففة من الثقيلة، إنما عملت النصب لأنها أشبهت "أنّ" المشددة، ووقوع الناصبة موقع المخففة شاذ والذي يدل ضعفها وشذوذها أنه من العرب من لا يعملها مظهرة، ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ(ما)[111]، يقول أبو علي الفارسي هي:" مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، فهذا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس"[112].

وفي تشبيهها بـ(ما) وعدم إعمالها بُعدٌ عند ابن جني، وذلك لأنّ:" (أنْ) لا تقع إذا وصلت حالا أبدا، وإنما هي للمضي والاستقبال،...و(ما) إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرا فهي للحال أبدا... فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، ولكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتهما"[113]. قال ابن مالك :" وكلا القولين – البصري والكوفي- حسن"[114].

المبحث الثاني: شواهد بناء الأفعال لما لم يسم فاعله

1- قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾[115].

اللغة:

أرض: وهي أحد كواكب المجموعة الشمسية، وترتيبه الثالث في فلكه حول الشمس وهو الكوكب الذي نسكنه والجزء منه[116]. وكل ما سفل فهو أرض، وتطلق على النُّفضَة والرِّعْدة،[117] وهى اسم جنس مؤنث، وإذا قيل: وقد آرضه الله

إيراضا أي أزكمه، فهو مأروض. تكون لمذكر عندئذ؛ إذ كانت بمعنى الزكام[118]، وأرْضٌ أرِضَةٌ وأَرِيضَةٌ كَرِيمَةٌ مُخَيِّلَةٌ للنَّبْتِ والخَيْرِ وهي بمعنى التي تَرُبُّ الثَّرَى وتَمْرَحُ بالنَّباتِ قاله أبو حنيفة[119]، ولدى العرب تعابير كثيرة تدل على حبهم للأرض وانتمائهم لها فيُقَولون للغَرِيبٌ الذي لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ،: هُوَ ابْنُ أَرْضٍ، ويقولون له أيضا: لَا أَرْضَ لَكَ، كـ(لاَ أُمَّ لَكَ)[120]، وَكانت كذلك مضرب الفخر والاعتزاز عندهم فكانوا يضربون بها المثل في التعبير عن الأمانة،التعجب والقوة والشدة...للمبالغة في الشيء فيقولون: آمَنُ منَ الأَرْض[121]، وأَجْمَعُ من الأَرْض، وأَشَدُّ من الأَرْصِ. وأَذَلُّ من الأَرْضِ ويُقَال: مَاآرَضَ هَذَا المِكَانَ أَي: مَا أَكْثَرَ عُشْبَهُ، ومَا آرَضَ هَذِه الأَرْضَ: مَا أَسْهَلَها وأَنْبَتَها وأَطْيَبَهَا. حكاهُ أَبُو حَنيفَةَ عَن اللِّحْيَانِيّ[122]، ويقولون عن الأرض الطيبة الكريمة ذات المنبت الجيد واللينة الموطئة للسكن والمقعد: أرْض أريضة، ومنه قولهم: امرأة أريضة، أي: وَلُودٌ كَامِلَةٌ، على التَّشبيه بالأَرْض[123].

بلع: بلع الماء يبلع بلعا، أي شرب، وابتلع الطعام، أي: لم يمضغه، والبالوعَةُ فِي لُغَةِ البَصْرَةِ، والبَلاَّعَةُ فِي لُغَةِ مِصْرَ والبَلُّوعَةُ، وكذلِكَ البُلَّيْعَةَ، مشدَّدَتَينِ كجُمَّيْزَةٍ فِي لُغَةِ مِصْرَ أَيْضاً: بِئْرٌ يُحْفَرُ ضَيِّقُ الرأسِ يَجْرِي فيها ماءُ المطَرِ ونحوُه[124]، وجاء في الصحاح: ثقب في وسط الدار[125]، والجمع بَواليعُ وبَلاَليعُ، وبَلِعَ الشَّيْء بَلْعا وابتلعه وتَبَلَّعه: جرعه الْأَخِيرَة عَن ابْن الْأَعرَابِي، وَفِي الْمثل:" لَا يصلح رَفِيقًا من لم يَتَبَلَّعْ ريقا "[126].

ماء: الماء: هُوَ جَوْهَرٌ لَا لَوْنَ لَهُ، وإنّما يتكيَّفُ بلَوْنٍ مَقَابِله، وقيلَ: والحقُّ خِلافُه، فقيلَ أَبْيَضُ، وقيلَ أَسْودُ[127]، وهو مركب من الأوكسيجين والهيدروجين، وهذا اللفظ له اطلاقات وأوصاف عدة يوصف به الشيء الذي يدل على الحسن والجمال، إذ الصفة منه عند اطلاقها هي (ماه)، فعن الليث أنه قال:" الموهةُ: لونُ الماء، يقال: ما أَحسن مُوهَةَ وجْهِهِ"[128]، وقال ابن بري يقال:" وَجْهٌ مُمَوَّهٌ أَي: مُزَيَّنٌ بماء الشَّباب"[129]، وتَمَوَّه العنَبُ إذا جرى فيهِ اليَنْعُ وحَسُنَ لَوْنُه وكلامٌ عليه مُوهةٌ أَي حُسْنٌ وحلاوةٌ وفلانٌ مُوهةُ أَهلِ بيتِه.

سماء: كل ما علاك فأظلك فهو سماء، ومنه قيل لسقف البيت: سماء، ويطلق أحيانا على المطر مجازا، يقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم[130]. قال الشاعر [1]:

إذا سقط السماء بأرض قوم * رعيناه وإن كانوا غضابا

وسُمِّي الْمَطَر سَمَاءً لنزوله من السَّمَاء كَمَا يُسمَّى الفِنَاء عَذِرَةً وَنَحْو ذَلِك[131]، وهي مؤنثة عندئذ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى السَّحَابَةِ وَجَمْعُهَا سُمِيٌّ عَلَى فُعُولٍ[132].

وله استعمالات ومسميات أخر غير هذا كقولهم: سَمَاءُ النَّعْلِ: أعلاها الذي تقع عليها القَدَمُ، وسَمَاءُ البَيْتِ: رُوَاقُه وهي الشُّقَّةُ التي دُون العُلْيَا[133]. والسَّمَاءُ التي تُظِلُّ الأرْضَ أنثى وقد تُذَكَّر[134]،

والسمو: العلو والارتفاع، ومادته تستعمل في كل ما كان بهذا المعنى، تقول: سما الشيء يسمو سموا، أي: ارتفع، وسما إليه بصري، أي ارتفع بصرك إليه، وإذا رفع لك شيء من بعيد فاستبنته قلت: سما لي شئ، وإذا خرج القوم للصيد في قفار الأرض وصحاريها قلت: سموا[135]، وَمِنْهُ يُقَالُ سَمَتْ هِمَّتُهُ إِلَى مَعَالِي الْأُمُورِ إِذَا طَلَبَ الْعِزَّ وَالشَّرَفَ[136].

قلع: الأصل في معناها من: القَلَعْ: انتزاع الشَّيْء من أصله. قَلَعه يَقْلَعهُ قَلْعا، وقَلَّعه، واقتلعه، فانقلعَ، واقْتَلَع، وتقلَّع[137]، وأقْلَع عَن الشَّيْء: نزع. وأقلعَ الشَّيْء: انحلى. وأقْلَع الْمَطَر: كفّ ، وأقلعت الحمى: انقطعت[138]، فمادة هذه الكلمة تدور حول المنع والترك، وهو المراد به في الآية الكريمة، ومن المجاز: فلان يقلع الناس بسفهه وشتائمه، واستعمل عليهم فقلعهم ظلماً وإجحافاً، وقلع الأمير: عزل، وتقول: لم يزل يقلع الناس حتى قلع، ورجل قلع: يتقلّع عن سرجه لا يثبت فيه، وقلع القدم إذا لم يثبت عند الصّراع[139].

غاض: غاض الماء يغيض غيضا، أي قل ونضب، ومقابله: فاض، أي: كثُر، فقولهم: أعطاه غيضا من فيض، أي قليلا من كثير. والأصل في مادة (غاض) يدور حول هذا المعنى يقال: غاض ثمن السلعة، أي نقص. وغضته أنا، ويقال: أن تملآه خير من أن تنقصاه. وقوله تعالى: ﴿وما تغيض الارحام﴾ [140]، قال الاخفش: أي وما تنقص. وغيضت الدمع: نقصته وحبسته. ويقال: غاض الكرام، أي قلوا[141]. وغيض الماء، أي: نزل في الأرض وغاب فيها[142].

الإعراب:

وقيل: الواو للإستئناف. قيل: فعل ماض لما لم يسم فاعله، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. يا أرض: الياء: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أرض: منادى مبني على الضم في محل نصب، ابلعي: ابلع، فعل أمر مبني وعلامة بنائه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ماءك: ماء، مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والكاف ضمير خطاب متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والجملة في محل رفع نائب فاعل للفعل (قيل). ويا سماء: الواو، حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والياء، حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، سماء، منادى مبني على الضم في محل نصب ، أقلعي: أقلع، فعل أمر مبني وعلامة بنائه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء، ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وغيض: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، غيض، فعل ماض لما لم يسم فاعله، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. الماء: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الصرف:

الأرض: الأرض مؤنثة، وهى اسم جنس، والجمع أرضات، وقَالَ أَبُو زَيْد نقلا عن الفيومي:" وَسَمِعْت الْعَرَبَ تَقُولُ فِي جَمْعِ الْأَرْضِ: الْأَرَاضِي وَالْأُرُوضُ مِثْلُ: فُلُوسٍ، وَجَمْعُ فَعْلٍ: فَعَالِي فِي أَرْضٍ وَأَرَاضِي، وَأَهْلٍ وَأَهَالِي، وَلَيْلٍ وَلَيَالِي، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَرُبَّمَا ذُكِّرَتْ الْأَرْضُ فِي الشَّعْرِ عَلَى مَعْنَى الْبِسَاطِ وَالْأَرَضَةُ"[143]، غير أن الزبيدي لديه قول آخر أسنده إلى أبي حنيفة وهو:" يُقَال:أَرْضٌ وأَرْضُون بالتَّخْفِيف، وأَرَضُون بالتَّثْقِيل"[144]، والجمع آرُض وأُرُوضٌ وأَرَضُونَ والواو عِوَضٌ من الهاء المِحْذوفةِ المقّدَّرةِ وفَتَحُوا الراءَ في الكَلِمةِ لِيَدْخُلَ الكَلِمةَ ضَرْبٌ من التكسيرِ اسْتِيحَاشاً من أن يُوَفِّرُوا لَفْظَ التَّصحيحِ لِيَعْلَمُوا أنَّ أَرْضاً مما كان سَبِيلُه لو جُمِعَ بالتّاءِ أن تُفْتَحَ راؤُه فيُقال: أَرَضَاتٍ"[145]، فتكون جمع أَرَضة، وعن الزبيدي قال:" وَلم يُسْمَعْ أَرْضَةٌ"[146]، وعند الجوهري من حقه أن يكون مفرده أرضة، وعلل ذلك بقوله:" لأنهم قد يجمعون المؤنث الذى ليس فيه هاء التأنيث بالألف والتاء، كقولهم عرسات. ثم قالوا أرضون فجمعوا بالواو والنون، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصا كثبته وظبة، ولكنهم جعلوا الواو والنون عوضا من حذفهم الالف والتاء، وتركوا فتحة الراء على حالها، وربما سكنت"[147].

سماء: السماء يذكر ويؤنث ، ويجمع على أسمية وسماوات، وسُمِيٌّ وكذلك يجمع على سماء عند إرادة الجمع، كقوله عَزَّ وجَلَّ ﴿ثم استوى إلى السماء﴾[148]، قال أبو إسحاق:" لَفْظُه لَفْظُ الواحد ومَعْناه معنى الجمع"[149]، وجوزه الأخفش، والمفرد منه عندئذ: سماوة، وسماءة .

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" وقد قريء في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ [150]، وبالإشمام في قيل وغيض.

أورده ابن عقيل عند شرحه لبناء الفعل الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله، عند قول ابن مالك :

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عينا وضم جا ك "بوع "فاحتمل[151]

" والمراد بالإشمام في هذه الأفعال: أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة وبالياء بعدها نحو الواو فهي حركة مركبة من حركتين كسر وضم"[152]، وزاده توضيحا وبيانا صاحب الإقناع بقوله:" وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال: أن ينتحى بكسر أوائلها انتحاء يسيرا نحو الضمة، دلالة على أن أصلها "فُعِل" كما ينتحى بألف "رمى" نحو الياء، دلالة على أنها منقلبة منها، فهو مسموع كالإمالة، بخلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه"[153]، وهذا نوع من الأنواع التي يأتي عليها الإشمام، وهو المشهور في عرف القراء والنحاة[154]، ويأتي على أنواع أخر منها: ضمُّ الشفتين إشارةً إلى حركة الفعل مع الإدغامِ الصريح كما يشير إليها الواقف، كما في قوله تعالى: ﴿لاَ تَأْمَنَّا﴾، ومنها: إشمامُ أحدِ حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زاياً في ﴿الصراط﴾، ومنها: الإشارةُ إلى الضمة في الوقفِ خاصةً، وإنما يراه البصير دونَ الأعمى[155]، وفي ذلك كله يقول ابن مالك:

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ.....عَيْناً وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ[156]

واشتقاقُ الإشمام من الشَّمّ، كأنّك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركة، بأن هيّأتَ العضو للنطق بها[157]. قال ابن خروف: "الإشمام هنا صوت، كما تريد ذلك في رد؛ ألا ترى أنه لا يجري بضم الشفتين إلا صوت الواو، ولا بد من ذ لك"[158]، وقال أبو علي: زعم أبو عمرو الداني أن الإشمام هنا. بمعنى الاختلاط، وأنه لا بد من سماعه، ومحال أن يكون الإشمام في مثل هذا الموضع من التي وقع الإشمام فيها في الوصل كالإشمام في الوقف"[159].

وبالإشمام في هذين الحرفين قرأ هشام والكسائي ورويس[160]، وهو لغة قيس، وعقيل[161] ، وحجة من قرأ بهذه اللغة أن أوائل الكلمات ك(القاق والغين) من هذين الحرفين، وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة؛ لأنها أفعال ما لم يسم فاعله، فأشمت الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه، وأبقوا شيئا من الكسر تنبيها على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال[162]، وقال ابن زرعة:" وَحجَّة الْكسَائي فِي ذَلِك أَنه لما كَانَ الأَصْل فِي كل ذَلِك (فعل) بِضَم الْفَاء الَّتِي يدل ضمهَا على ترك تَسْمِيَة الْفَاعِل أَشَارَ فِي أوائلهن إِلَى الضَّم لتبقى بذلك دلَالَة على معنى مَا لم يسم فَاعله وَأَن الْقَاف كَانَت مَضْمُومَة"[163]، ولابد أن تكون أفعالا لا أسماء نحو:﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ في النساء، ﴿وَقِيلِهِ يا رَبِّ﴾ في

الزخرف، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلاماً سَلاماً﴾ في الواقعة،﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ في المزمل، فإن كانت كذلك فلا إشمام فيها لأحد[164]. قال ابن يعيش:" ولا يكون الإشمامُ في الجرّ والنصب عندنا؛ لأنّ الكسرة من مخرج الياء، ومخرجُ الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفَجْوة لان صوتُها، وذلك أمرٌ باطنٌ لا يظهر للعِيان. وكذلك الفتحُ؛ لأنّه من الألف، والألفُ من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيلٌ"[165].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الإشمام يأتي لبيان غرضين اثنين لهما ارتباط أصولي بقاعدة صوتية وأخرى نحوية، فعن الأول: بيان الحركة الأصلية لفاء الكلمة، فمن أشمّ أوائلها الضم أراد أن يبين أن أصل أوائلها الضم، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدلّ على الأصول، وعن الثاني بيان أن هذا الفعل لم يسم فاعله، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه: أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً، فإن كان ماضياً كُسِر ما قبلَ آخرِهِ لفظاً نحو: ضُرِب أو تقديراً نحو: قِيلَ واخْتِير، وإن كان مضارعاً فُتح لفظاً نحو يُضْرَبُ أو تقديراً نحو: يُقال ويُختار، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افتُتح بتاءٍ مطاوعةٍ نحو تُدُحْرج الحجرُ، وثالثهُ إن افتُتح بهمزةِ وصل نحو: انطُلِق بزيدٍ.

و(قيل- وغيض) هما أحد الأفعال الستة التي اختلف القراء في إشمام الضم في أوائلها وبقية هذه الأفعال هي:(وحيل- وسيق- وسيء- وجيء)، فقرأ هشام والكسائي ورويس بإشمام الضم في أوائلها وهما: (قيل وغيض)، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في ثلاثة أفعال وهي:(حيل- سيق- سيئت)، وبعدم الإشمام في الأفعال الثلاثة الباقية.

وقرأ نافع، وأبو جعفر بالإشمام في فعل واحد وهو: (سيئت) وبعدم الإشمام في الأفعال الخمسة الباقية، وقرأ الباقون بكسر الحرف الأول في كل ذلك كسرة خالصة، وبالمجمل: أن في هذه الأفعال لغتان: الإشمام، وعدم الإشمام، غير أن أبا حيان ذكر لغة ثالثة وهي لغة هذيل وبني دَبير وفَقْعَسٍ، لم يُقرأ بها، وهي إِخْلَاصُ ضَمِّ فَاءِ الْكَلِمَةِ وَسُكُونِ عَيْنِهِ وَاوًا[166]، نحو قول الشاعر:

ليت وهل يَنْفَع شيئاً ليتُ ... ليت شباباً بُوْعَ فاشتريْتُ

وقول الآخر:

حُوكَتْ على نِيْرَيْنِ إذ تُحاكُ ... تَخْتَبِطَ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ

ومقتضى جواز استعمال اللغات الثلاثة ألا يؤدي إلى لبس، أما إذا أَلبس عَمل بمقتضى ذلك اللبس، وهو ما أفاد به السمين الحلبي عن بعض ممن اشترط ذلك[167] كالمازني وابن جني، وابن مالك، ومدار اللبس عندهم توهم السامع في مثل هذه الأفعال أنها: فعل وفاعل مما يترتب على هذا التوهم انعكاس المعنى؛ فكثير من الماضي المعل الوسط قد يوقع في اللبس إذا بني للمجهول، وأسند لضمير تكلم، أو خطاب؛ أو أسند لنون النسوة، سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره لذا امتنع الوجه الملبس[168]، ووجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة، أو بالضمة الصريحة الواضحة. وهو عند المغاربة مرجوحا لا ممنوعا[169]، وما ذكره ان مالك لم يلتفت إليه سيبويه[170]، بل ظاهر كلامه كما

قال الأشموني في شرحه:" جواز الأوجه الثلاثة مطلقا، ولم يلتفت للإلباس؛ لحصوله في نحو: "مختار" و"تضار"، نعم، الاجتناب أولى وأرجح"[171]، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب[172]

وعند غير ابن مالك يفرق بين المعنيين بأن:" تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة، فيقولون: طالما قدت مسندة للفاعل ويكسرونها مسندة للمفعول، ويختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فيقولون: طالما قدت مسندة للفاعل يكسرونها، ومسندة للمفعول يضمونها" وهو اختيار العرب[173]. والفعل (غيض): مبني للمجهول؛ إذ لا يبنى للمجهول من غير واسطة حرف جر إلا المتعدي بنفسه، ويستعمل لازما ويجوز استعماله متعديا، فمن الأول قوله تعالى:" وما تغيض الأرحام)، ومن الثاني ما جاء في آية الشاهد المذكور، قال الأخفش:" وقال [وَغِيضَ الْمَآءُ]؛ لأنك تقول: "غِضْتُهُ" فـ"أَنَا أَغِيضُهُ"، وتقول: "غَاضَتْهُ الأَرْحَامُ" فـ"هِيَ تَغِيضُه"، وقال [وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ]"[174].

2- **قول الله تعالى:﴿ ليجزي قوما بما كانوا يكسبون﴾**[175].

الإعراب:

ليجزي: اللام للتعليل مبنية على الكسر لا محل لها من الإعراب، ويجزي: فعل مضارع منصوب بلام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخرة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على لفظ الجلالة، قوما: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. بما: الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر اسم مجرور. كانوا: كان، فعل ماضي ناقص مبني على الضم لا محل له من الإعراب، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان. يكسبون: يكسب، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، وجملة كان صلة الوصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله تعالى:" ليُجزَى قوما"، وهي قراءة أبي جعفر[176] بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنيا للمجهول مع نصب (قوما).

احتج به الكوفيون على جواز إقامة غير المفعول به وهو موجود تقدم أو تأخر ذكره ابن عقيل عند معرض حديثه فيما ينوب مناب الفاعل، وذلك عند قول ابن مالك:

وَقَابِلٌ مِنْ ظُرُوفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ[177]

و قد قرأ بها – أيضا–الْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ[178]، وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدها: ضمير المفعول الثاني، عاد الضمير عليه لدلالة السِّياق تقديره: ليجزي هو أي الخير قوماً والمفعول الثاني من باب أعطى، بقوم مقام الفاعل بلا خلافٍ، ونظيرهن: الدِّرْهَمَ أُعْطِيَ زَيْداً.

الثاني: أن القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، أي لِيُجْزَى الجَزَاءَ. وفيه نظر لأنه لا يترك المفعول به، ويقام المصدر، لا سيما مع عدم التصريح به.

الثالث: أن القائم مقامه الجار والمجرور، وفيه حجة للأخفش والكوفيين حيث يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده.

وتأويل هذه القراءة إما على نيابة المصدر المأخوذ من الفعل (يَجزي)، أي: ليجزي الجزاء قوماً، وقوما مفعول ثان من حيث المعنى، وإنابة المفعول الثاني في باب كسا وأعطى متفق على جوازه، وإن كان الغالب إنابة المفعول الأول كقوله تعالى: ﴿ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾[179]، وهذا رأي الكوفيين، حيث يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده قياسا، ومن ذلك قراءة أبي بكر عن عاصم:﴿ وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾[180]، وأنشدوا:

... ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلاَبَا

و:

لَمْ يُعْنَ بالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا ...

وأجاز ذلك الأخفش، والبصريون لا يُجِيزُونَه، وإنما يرونه ضرورة، والقراءة شاذة عندهم، وقيد بعضهم إجازة الأخفش بأن يكون المفعول به متأخرا في اللفظ عن المقام، نحو: ضُرب الضرب الشديد زيدا[181].

وفيما ذهب إليه الكوفيون ضعيف عند أبي البقاء لعلل ذكرها[182]، واختاره أبو حيان، وهو لحن عند الخليل وسيبويه، وعند جميع البصريين لحن في الظاهر والباطن[183] وقال الفرّاء:" وهو في الظاهر لحن"[184]، وقَد أجازه الْكِسَائِيُّ على شذوذ على معنى: لِيَجْزِيَ الْجَزَاءَ قَوْمًا، ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، قال النحاس:" فأضمر الجزاء ولو أظهره ما جاز فكيف وقد أضمره؟"[185] .

وهو ضعيف؛ لأنَّ الْمصدر يصل إِلَيْهِ فِي الْمَعْنى فَهُوَ غير لَازم بِخِلَاف الْمَفْعُول بِهِ، وإما على تأويل: أن يكون التقدير ليجزي الخير قوماً على أن الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيراً، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل، وهذا جائز لِأَن الْفِعْل يصل إِلَيْهِ بِنَفسِهِ[186]، وللشاطبي في كل ذلك نظر[187]، وقد زاده أبو جعفر النحاس علة أخرى فقال:" وفيه أيضا علة أخرى: أنه أضمر الجزاء ولم يتقدم له ذكر على أن (يجزي) يدلّ عليه. وهذا، وإن كان يجوز فإنه

مجاز"[188].

وقد أوضح الأزهري صحة أحد التوجيهين من عدمه حيث قال:" لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب"[189]، وأضاف نقلا عن صاحب الموضح في شرح القطر:" ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدا على "الغفران" المفهوم من قوله "يغفروا" أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز"[190].

يقول ابن الجزري:" فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمّةُ المقتَدى بهم من السَّلف على قَبولها كإسكان (بَارِئْكُمْ)،..... وَنَصْبِ (لِيُجْزَى قَوْمًا)"[191]، ويقول أبو شامة:" وكل هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذة وبضرورات شعر، وكل ذلك مما يشهد بضعف هذه القراءة، وعجبت ممن يذكرها ويترك غيرها مما هو شائع لغة نقلا وموافق خطا"[192].

الهوامش

(1) الأنعام، الآية:55.

(2) ينظر: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه،ط1400،20هـ- 1980م، ج1،ص361

(3) أبوشامة، عبد الرحمن بن إسماعيل ب إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تح: إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ط، د.ت، ج2،ص443

(4) ينظر: ابن مجاهد، أبوبكر، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر،1400هـ، ط2،ص25، وابن الجزري، أبو الخير، شمس الدين، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر،تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية، د. ط، د.ت، ج2،ص258،و شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أحمد ابن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط3، 2006م، 1427هـ ، ص264، وأبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تح : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2، 1402 هـ، 1982م،ص252.

(5) ينظر: ابن عاشور،محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د. ط، 1984م،ج7،ص 259، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج1،ص346.

(6) التوبة، الآية:63.

(7) الحج، الآية:4.

(8) المائدة، الآية:95.

(9) البقرة، الآية:126.

(10) الجن، الآية:13.

(11) ينظر: سيبويه، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ، 1988م،ج3،ص69.

(12) ينظر: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ، 1990م،ج 1،ص68.

(13) فصلت، الآية: 48.

(14) ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،1421هـ، ط1،2000م،ج1،ص305.

(15) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج1، مصدر سابق، ص355، وينظر: المرادي، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم،الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لنان، ط1413،1 هـ، 1992 م، ص411،412.

(16) ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1428هـ،2007م،ج2،ص332.

(17)ينظر: أبو العباس، المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د.ت،ج2،ص357، والزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1408،1هـ، 1988م،ج 2،ص431.

(18) ينظر:الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، البحر المحيط في التفسير تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د.ط،1420هـ، ج4،ص 528، والأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ،2000م، ج5،ص85.

(19) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، مصدر سابق، ج3،ص130.

(20) البحر المحيط، مصدر سابق، ج5،ص85.

(21) إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق، ج2،ص444.

(22) ينظر: الواسطي، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن، تاج الدين، الكنز في القراءات العشر، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1 ،1425هـ، 2004 م،ج1،ص76.

(23) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج2،ص336 .

(24) الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله ، معاني القرآن،تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، د.ت،ج1،ص328، والزجاج، معاني القرآن، مصدر سابق، ج2،ص253.

(25) يوسف، الآية:35.

(26) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1،ص328.

(27) ينظر: الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4،ص528.

(28) ينظر: معاني القرآن، مصدر سابق، ج1،ص132،131، 300.

(29) ينظر: ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي ،. اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان، ط1419،1هـ –1998م،ج8،ص177.

(30) ينظر: حجة القراءات، مصدر سابق، ص252.

(31) آل عمران، الآية:188.

(32) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1،ص131، 132، 300 .

(33) ينظر: الكتاب، مصدر سابق، ج3،ص132– 133.

(34) ينظر: الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4،ص652، و ابن عادل، اللباب، مصدر سابق،ج8،ص178.

(35) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، مصدر سابق،258/1، وشهاب الدين، اتحاف فضلاء البشر، مصدر سابق، ج1،ص264، وابن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج7،ص259.

(36) طه، الآية:73.

(37) ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، و محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط1، 1410هـ، 1990م، ج2،ص23.

(38) ينظر: المصدر نفسه، ج2،ص23.

(39) ينظر: الأندلسي، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج5،ص84، والأشموني، أبو الحسن، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م،ج 1،ص304.

(40) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج 2،ص253.

(41)ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني، مصدر سابق، ج2،ص444.

(42) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج7،ص259.

(43) ينظر: ابن مجاهد، السبعة، مصدر سابق، ص258، وابن عطية، أبو محمد عبد الحقبن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ،ج2،ص297 .

(44) معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2،ص254.

(45) ينظر: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1420،1 هـ، 2000 م، ج11،ص393.

(46) الفرقان، الآية:20.

(47) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج 1،ص367.

(48) المصدر نفسه، ج1،ص362.

(49) ينظر: العكبري،عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تح: إبراهيم عطوه

عوض، المكتبة العلمية- لاهور، باكستان، د.ط، د. ت،ج 2،ص77، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تح: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، د.ط، 1416هـ، 1996م،ج 2،ص269، والأشموني، أحمد ابن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث - القاهرة، د.ط، 2008م، ج2،ص86.

(50) ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1417،1 هـ -1997م، ج1،ص412، وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م، ص307، و السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ط، د.ت،ج 1،ص506.

(51) ينظر: السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، د. ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت، ج 1،ص274، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، مصدر سابق، ج 14،ص 503.

(52) ينظر:أبو حيان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج 6،ص490، و ابن عقيل، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428 هـ - 2007 م،ص390.

(53) الحجر، الآية:72.

(54) البيت من الطويل، وقائل هذين البيتين أعرابي كان قد تزوج امرأة فلم توافقه فقيل له أن حمى دمشق سريعة في موت النساء فحملها إلى دمشق، ينظر: ، ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1418 هـ، ج4،ص44. والتبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ ، أبو زكرياء، شرح ديوان الحماسة، وفيها (ثلاثين) مكان (ثمانين)، دار القلم- بيروت، د. ط ، د.ت، ج2،ص413،وابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت،ج 1،ص316.

(55) وهو بلا نسبة في: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج1،ص316، والسيوطي، الهمع، مصدر سابق، ج1،ص506

(56) اللباب، مصدر سابق، ج14،ص502.

(57) النور، الآية: 9.

(58) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين- بيروت، ط1990،4م،ج2،ص213، مادة (غضب)، والزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ط ، د.ت، ج3،ص485، 486، مادة(غضب).

(59) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج3،ص487، مادة(غضب).

(60) ينظر: ابن جني،أبو الفتح عثمان، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ، 1954م، ص 157، والأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د.ط،1398 هـ - 1978 م، ج،1،ص159.

(61) ينظر: المقتضب، مصدر سابق، ج3،ص335.

(62) شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج1،ص386.

(63) المصدر نفسه.

(64) ينظر: ابن مجاهد، السبعة، مصدر سابق، ص453، وأبوشامة، إبراز المعاني، مصدر سابق،ج 2،ص613، والواسطيّ، الكنز في القراءات العشر، مصدر سابق، ج2،ص577.

(65) ينظر: سيبويه،الكتاب، مصدر سابق، ج3،ص163.

(66) ينظر: الشاطبي، القاسم بن فيرة بن خلف، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، دار الكتاب النفيس بيروت، د.ط، 1407هـ، ص 122.

(67) إبراز المعاني، مصدر سابق، ج2،ص613.

(68) التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج 18،ص166.

(69) نوح، الآية:1.

(70) القلم، الآية:23.

(71) يونس، الآية:10.

(72) الأعراف، الآية:43.

(73) الكتاب، مصدر سابق، ج3،ص163، 164.

(74) الشاطبي، المقاصد، مصدر سابق، ج2،ص400.

(75) ابن جني، أبو الفتح،عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، 1420هـ، 1999م، 103/2.

(76) ينظر: إبراز المعاني، ج2،ص613.

(77) الأزهري، شرح التصريح، مصدر سابق، ج1،ص331.

(78) ينظر: معاني القرآن، مصدر سابق،ج1،ص326.

(79) الكتاب، مصدر سابق، ج3،ص163، 165.

(80) ينظر: الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، و مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1400هـ، 1980م،ج2،ص193.

(81) ينظر:ابن جني، المحتسب ، مصدر سابق، ج2،ص102، و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، ج2،ص330، وشهاب الدين، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق، ص283.

(82) ينظر:ابن مجاهد، السبعة، مصدر سابق، ص453، وأبوشامة، إبراز المعاني، مصدر سابق، ج2،ص613.

(83) البقرة، الآية: 231.

(84) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، مجمل اللغة ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1406،2هـ،1986 م،ج1،ص380، مادة (رضع)، والفيومي، أبوالعباس،أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، د، ط، ، د.ت، ج1،ص129، مادة (رضع).

(85) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1399هـ، 1979م، ج2،ص400، مادة (رضع)، والزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م،ج1،ص358، مادة (رضع).

(86) ينظر: ابن فارس، مجمل اللغةج1،ص380.

(87) ينظر: الفيومي،المصباح المنير، مصدر سابق، ج 1،ص129، مادة (رضع).

(88) ينظر:الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج21،ص96، مادة (رضع).

(89) ينظر:العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن أبي عبدالله الحسين، التبيان في إعراب القرآن، ، تح: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت، ج1،ص9.

(90) ينظر: الجوهري،الصحاح، مصدر سابق، ج3،ص 1220، مادة (رضع).

(91) ينظر: الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ،د.ت،ج1،ص270، مادة (رضع).

(92) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي – بيروت، وزرارة الأوقاف المصرية وأشاروا إلى جمعية المكنز الإسلامي، د.ط، ، د.ت، ج2،ص180.

(93) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري، مصدر سابق،ج1،ص359، وما بعدها، مادة (رضع).

(94) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج1،ص389.

(95) ينظر: المصدر نفسه.

(96) ينظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق، ج1،ص446، والزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد،المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م، ج 1،ص430، و الأزهري، شرح التصريح،ج4، ص35،

والسمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د. ت، ج 2،ص463.

(97) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1،ص46، 717، والأزهري، شرح التصريح،ج 2،ص362، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1،ص452.

(98) ينظر: الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م ج2،ص459.

(99) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1،ص46، واالسيوطي، الهمع، مصدر سابق، ج2،ص362، والأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج2،ص498، والسمين، الدر المصون، مصدر سابق، ج2،ص463.

(100) إبراهيم، الآية:13، وتمامها:﴿ عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين﴾.

(101) آل عمران، الآية:41، وتمامها:﴿ ثلاثة أيام إلا رمزا﴾.

(102) البيت من مجزوء الكامل، أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة، ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشِّعْر ، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980م،ص163، و البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م،ج 8، ص423.

(103) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فيما اطلعت عليه، ينظر: أبو الفرج، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، البصري، الحماسة البصرية، ، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص140.

(104) السيوطي، الإتقان، مصدر سابق،ج 2، ص203، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق،ج 4، ص156.

(105) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج2،ص 498.

(106) الصبان، حاشية الصبان ، مصدر سابق، ج3، ص421.

(107) ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ-2001م، ج4، ص225.

(108)ينظر: ابن جني، أبو الفتح، عثمان، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط،1، 1985م،ج2، ص549.

(109) ينظر: الأزهري، شرح التصريح، مصدر سابق، ج2، ص362.

(110) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج1، ص717.

(111) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج2، ص458، 459.

(112) المنصف، مصدر سابق، ج1، ص279.

(113) ابن جني، سر الصناعة، مصدر سابق،ج2، ص549.

(114) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق،ج4، ص11.

(115) هود، الآية:44.

(116) إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات، وآخرين، المعجم الوسيط، ، دار الدعوة تح: مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت، ج1،ص14.

(117) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، ج3،ص1063، 1064، مادة (أرض).

(118)المصدر نفسه،ج3،ص1064.

(119) ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2000م،ج8، ص221، مادة (أرض).

(120) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق،ج18،ص226، مادة (أرض).

(121) العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، د.ط،1408هـ – 1988م، ج1،ص12، مادة (أرض).

(122) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج18،ص231، مادة (أرض).

(123) المصدر نفسه، و ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت، ج 7، ص111، مادة (أرض).

(124) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج20، ص357، 358، مادة (بلع).

(125) الجوهري، مصدر سابق، ج3، ص1188. مادة (بلع).
(126) ابن سيده، المحكم والمحيط، مصدر سابق،ج2،ص173.
(127) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج36،ص507. مادة (بلع).
(128) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج13، ص543، مادة (موه).
(129) المصدر نفسه.
(130) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق،ج6، ص2382، مادة (سمو).
(131) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المخصص، تح : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1، 1417هـ 1996م، ج2، ص362.
(132) الفيومي، المصباح المنير، مصدر سابق،ج1، ص290. مادة (سمو).
(133) ابن سيده، المحكم والمحيط، مصدر سابق،ج8، ص622. مادة (سمو).
(134) المصدر نفسه، ج8، ص621.
(135) الخليل، العين، مصدر سابق،ج7،ص318. مادة (سمو).
(136) الفيومي، المصباح المنير، مصدر سابق، ج1، ص290. مادة (سمو).
(137) المصدر نفسه،ج1،ص217. مادة (قلع).
(138) نفسه،ج1،ص219، مادة (قلع)، والجوهري، الصحاح، ج3،ص1270، مادة (قلع)، والزمخشري،أساس البلاغة، ج2،ص98، مادة (قلع).
(139)الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سابق،ج2، ص98، مادة (قلع).
(140) الرعد، الآية:9.
(141)الجوهري، الصحاح، مصدر سابق،ج3، ص1096، مادة (غيض).
(142) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2،ص668، مادة (غيض).
(143) الفيومي، المصباح المنير، مصدر سابق، ج1،ص12، مادة (أرض).
(144) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج18،ص224، مادة (أرض).
(145) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق،ج7، ص111، مادة (أرض).
(146) الزبيدي، تاج العروش، مصدر سابق،ج18،ص223، مادة (أرض).
(147) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق، ج3،ص1063، مادة (أرض).
(148) فصلت، الآية: 11.
(149) ابن سيده، المحكم والمحيط، مصدر سابق، ج8،ص622، مادة (سمو).
(150) هود، الآية: 44.
(151) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج2،ص114.
(152) أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق، ص 321، وينظر: ابن زنجلة، اتحاف فضلاء البشر،مصدر سابق،ص171.
(153) ابن البَاذِش، أبو جعفر، أحمد بن علي بن أحمد، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، د.ط، د.ت، ص 265.
(154) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين ، شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق،ج 4، ص131.
(155) ينظر: السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مصدر سابق، ج6، ص448.
(156) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج2،ص114.
(157) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج5،ص209.
(158) الأندلسي، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج6،ص270.
(159) المصدر نفسه.
(160) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة،دار الكتب العلمية –

بيروت، ط2، 1420 هـ - 2000 م ص 169، والإقناع في القراءات السبع، مصدر سابق، ص 265، و القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني ، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ط ، د.ت، ص 154.

(161) ينظر:محيسن، محمد سالم، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل–بيروت، ط1417،1هـ.1997م،ج2،ص 21.

(162) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق، ص 321، و سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج4،ص423.

(163) حجة القراءات، ص 90.

(164) ينظر: القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة السوادي، ط4، 1412 هـ - 1992 م، ص، 201.

(165) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مصدر سابق،ج،5،ص209.

(166) ينظر: الأندلسي، البحر المحيط ، مصدر سابق، ج1، ص 99، وابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن عبدالله ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل – بيروت، ط5، 1979م،ج2، ص157.

(167) ينظر: السمين، الدر المصون، مصدر سابق،ج1،ص135.

(168) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، شرح التصريف، ، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ -1954م،ج1، ص254،253، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية، مصدر سابق، ج2،ص157، و محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، ، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - مصر، ط1، 1428 هـ، ج4،ص1641.

(169) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج2،ص157.

(170) ينظر: الكتاب، مصدر سابق، ج4،ص423.

(171) شرح الأشموني، ج1، ص 417، وينظر:الأزهري، شرح التصريح، مصدر سابق،ج1،ص438، 439.

(172) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج2، ص117.

(173) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ- 1998م، ج3،ص1342.

(174) الأخفش، معانى القرآن، مصدر سابق، ج1،ص 383.

(175) الجاثية، الآية:13.

(176) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارئ، أحد العشرة مدني مشهور رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقا، وكان من أقرئ الناس، وقد اختلفوا في تاريخ وفاته فقال محمد بن المثنى العنزي: توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وقال آخر: سنة ثمان وعشرين، وقال خليفة: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين عن نيف وتسعين. ينظر: الذهبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة كبار القراء، ، تح: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت،د.ط،1404هـ،ج1،ص72.

(177) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج2،ص121.

(178) القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م، ج16، ص 162.

(179) النجم، الآية:40.

(180) أبو زرعة، حجة القراءات، مصدر سابق، ص469.

(181) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج3،ص42.

(182) ينظر: العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، ، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق،ط1416،1هـ،1995م،ج1،ص161.

(183) ينظر: أبو جعفر، النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات

محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ ج،4،ص95.

(184) الفراء، معاني القرآن، مصر سابق، ج3، ص46.

(185) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ج4، ص95.

(186) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2،ص232، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق،ج1،ص160.

(187) يراجع ما استفاض به الشاطبي في هذه المسألة والأدلة وآراء العلماء فيها: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مصدر سابق، ج3،ص44، وما بعدها.

(188) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق،ج4،ص95.

(189) الأزهري، شرح التصريح، المصدر السابق،ج1،ص 429، وينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مصدر سابق، ج3،ص42.

(190) شرح التصريح، مصدر سابق، ج1،ص430.

(191) النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، ج1،ص 10.

(192) أبوشامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق، ج2،ص601.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم: برواية الإمام قالون عن نافع المدني.

ثانيا: الكتب العلمية

1- الأخفش، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ، 1990م.

2-الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1،1421هـ، 2000م.
3-الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د.ط، 1398 هـ، 1978م.
4-الأشموني، أبو الحسن، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
5-الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث ، القاهرة، د.ط، 2008م.
6-الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ،2003م.
7-الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، و مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1400هـ، 1980م.
8- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ، 1998م.
9- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
10- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي،ط1، دار القلم، دمشق، 1421هـ، 2000م.
11-إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ، دار الدعوة تحقيق: مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت.
12-البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1998م.
13-ابن البَاذِش، أبو جعفر، أحمد بن علي بن أحمد، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، د.ط، د.ت.
14-ابن الجزري، أبو الخير، شمس الدين، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1420 هـ - 2000 م.
15- ابن الجزري، أبو الخير، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية، د. ط، د.ت.
16-ابن جني، أبو الفتح، عثمان، سر صناعة الإعراب، ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
17-ابن جني، أبو الفتح، عثمان، شرح التصريف، دار إحياء التراث القديم، ط1373،1هـ ،1954م.
18-ابن جني، أبو الفتح، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1420هـ، 1999م.
19-ابن جني،أبو الفتح عثمان، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ، 1954م.
20-ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل ، المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

ط1، 1417ه 1996م.
21-ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2000م.
22-ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 ه، 1998م.
23-ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس د. ط،1984ه.
24-ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشِّعْر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
25-ابن عطية، أبو محمد عبد الحقبن الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1422ه.
26-ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط1400،20ه، 1980 م.
27-ابن عقيل، أبو القاسم، يوسف بن علي اليشكري المغربي، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428 ه، 2007 م.
28-ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، مجمل اللغة ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2،1406ه،1986م.
29-ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، د.ط، 1399ه، 1979م.
30-ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1418 ه.
31- ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، و محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط1، 1410ه، 1990م.
32- ابن مجاهد، أبوبكر، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400ه.
33-ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت د. ط، د.ت.
34-ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.
35-ابن هشام، أبو محمد،عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
36- ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي، موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1422 ه،2001م.
37-أبو جعفر، النَّحَّاس أحمد بن محمد، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1421 ه.

38- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ط، د.ت.
39-أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1402هـ، 1982م.
40-أبوشامة، عبد الرحمن بن إسماعيل ب إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د. ط، د.ت.
41-أبو العباس، المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د.ت.
42-أبو الفرج، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د.ت.
43- التبريزي، أبو زكرياء، يحي بن علي بن محمد الشيبانيّ، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، د. ط، د.ت.
44- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
45-الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
46- الذهبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة كبار القراء، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط،1404هـ.
47-الزَّبيدي، أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.
48-الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م.
49-الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
50-الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
51-السراج، أبو بكر محمد بن السري،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت.
53-السمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
54-سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ، 1988 م.
55-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، د.ط، 1416هـ، 1996م.
56-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.
57-الشاطبي، القاسم بن فيرة بن خلف، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، دار الكتاب النفيس بيروت، د.ط، 1407هـ.

58-الشاطبي، أبوإسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1428،1هـ،2007م.

59-شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م،1427هـ.

60-الصبان، أبو العرفان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1417،1 هـ، 1997م.

61- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م.

62-العسكري، أبو هلال ، جمهرة الأمثال، تحقيق: دار الفكر، بيروت، د.ط،1408هـ ، 1988م.

63-العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، د.ط، د. ت.

64- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، دار إحياء التراث العلمية، د.ط، د.ت.

65- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق،ط1، 1416هـ،1995م.

66- الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.

67-الفيومي، أبو العباس،أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

68-القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني ، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط ، د.ت

69-القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة السوادي، ط4، 1412 هـ، 1992 م.

70-القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ، 1964 م.

71-محيسن، محمد سالم، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417 هـ، 1997 م.

72-المرادي، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم،الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1413،1هـ،1992 م.

73- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق:علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1428 هـ.

74-الواسطيّ، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن، تاج الدين، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.